

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ما
صدر برأى عايدى في ٨ شوال سنة ١٣٥٩ (٢٦ فبراير سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

مرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣١

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ قسم ١٣
وزارة المواصلات - فرع ٧ (الطرق والنجارى) باب ٣ - مصاريف
عمومية - اعتماد اضافى يبلغ ٧٥٠٠ جنيه (سبعة آلاف وخمسمائة جنيه)
زيادة على الاعتماد المخصص بالبند ٦ - حياطة الطرق .
ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفورات اعتمادات الباب الثالث من ميزانية
الفرع المشار اليه .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا المرسوم بقانون
كل منهما فيما يخصه ما

صدر برأى عايدى في ٨ شوال سنة ١٣٥٩ (٢٦ فبراير سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

وزير المواصلات

توفيق دوس

مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١

انشاء مجلس ادارة للسكك الحديدية والتلفونات والتليفونات

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - ينشأ مجلس ادارة للسكك الحديدية والتلفونات والتليفونات
ويؤلف كما يأتى :

وزير المواصلات رئيسا

وزير المالية .

وزير الأشغال العمومية .

المدير العام لمصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات .

وكيل وزارة المالية .

وكيل وزارة المواصلات .

خمسة أعضاء بينهم مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات بناء على اقتراح
وزير المواصلات ويمدد هذا القسم من المجلس تجديدا جزئيا كل سنتين
بالطريقة الآتية :

عند مضي سنتين من تاريخ انشاء المجلس يخرج اثنان من هؤلاء الأعضاء
بطريق الاقتراع وي عين بدلما . وكل من يخرج من الأعضاء يجوز اعادة
تعيينه .

وإذا خلا محل عضو قبل انتهاء مدته فإن مدة عضوية من ي عين بده تسمى
في نهاية مدة سلفه .

وإذا غاب وزير المواصلات يتولى الرئاسة وزير المالية لوزير الأشغال
العمومية فأكبر الأعضاء سنا .

مادة ٢ - يقوم المدير العام تحت اشراف وزير المواصلات بادارة
السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات وبصرف شؤونها الاتية
وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون .

وله على الأخص أن يت ضمن حدود القوانين واللوائح في المسائل الآتية
وهى :

١ - فيما يتعلق بالموظفين والمستخدمين الداخلين هيئة العمال :

(أ) التديتات الجديدة والترقيات غير الاستثنائية للموظفين والمستخدمين
لغاية الدرجة الخامسة .

(ب) نقل الموظفين والمستخدمين لغاية الدرجة الثانية .

(ج) جميع المسائل الأخرى الخاصة بالموظفين والمستخدمين الداخلين
هيئة العمال كالاجازات والمقوبات وغيرها .

٢ - كافة المسائل الخاصة بالمستخدمين الخارجين عن هيئة العمال .

٣ - كافة المسائل المالية التى ليست من اختصاص مجلس الادارة طبقا
لأحكام هذا القانون .